الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990-2010

المدرس صباح نوري عباس
معهد الادارة – الرصافة

المقدمة

ليس هناك شك في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضعت كبيرة على الصعيد العالمي، وأصبح أهم الأدوات لتمويل الاستثمار في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي اقتصادياتها ذاهب إلى التحرك نحو اقتصاد السوق، وقد تزايد هذا الاتجاه مع بداية التسعينات من القرن العشرين، واتخذت متزايد نتيجة للمساهمة الجنسية الشركات عبر الوطنية في تحويل الأموال وإعادة تدويرها على الصعيد العالمي من خلال تخطي الحدود وبناء الشبكات في جميع أنحاء العالم، وهذا أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة كبيرة لعملية عالمية التكامل من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور والإنتاجية لرأس المال في استضافة الدورة، فضلا عن الدور الكبير الذي مارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مساهمته في برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها تلك الدول. في ضوء ما تعانيه صادرات معظم البلدان النامية من صعوبات كبيرة للوصول إلى الأسواق الخارجية ذا ا يتناول البحث هذا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر للفترة 1990–2010، وسوف نحاول إثبات فرضية وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وذلك باستخدام النماذج الرياضية.

INTROUDECTION

There is no doubt that foreign direct investment has developed globally significant and has become the most important tools of funding for investment in developing countries.

In view of what ails the exports of most developing countries have great difficulties to gain access to global markets, which has a comparative advantage traditionally fall in the primary sector and industry-intensive resources and manpower, so it has used most of the developing countries b FDI as a source of external funding, and because it represents FDI of relative stability compared with the rest of the other sources of funding where it enters into the production process, service and the magnitude of the advanced technologies and managerial skills and marketing, which leads to raise productivity and improve product quality and thus raise the competitiveness of exports of those countries.

This research deals with the relationship between foreign direct investment and exports in Egypt for the period 1990-2010, we will try to prove the hypothesis of a positive relationship between the two variables, using mathematical models.

فرضية البحث

توجد علاقة طردية مباشرة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الصادرات في مصر .

هدف البحث:

1) تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في بلد العينة خلال مدة البحث .
2) تحديد طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم في مصر على الصادرات من السلع والخدمات .
3) تسليط الضوء على دور السياسات الاقتصادية التي تتحكم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

عينة البحث :

تم اختيار مصر عينة للبحث كونها من بين البلدان العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الماضية , إضافة لما تتمتع به من استقرار نسبي اقتصادي وسياسي ساعد على استقرار عينة البيانات المستخدمة في البحث للمدة 1990-2010 .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات واسعة النطاق حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة. وقد أظهرت الدراسات النظرية أن العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار هي ذات تأثير متباين في بعض الأحيان العلاقة تكاملية وقد تكون ايجابية وفي أحيان أخرى العلاقة سلبية , وان درجة التكامل بين التجارة والاستثمار تبقى مسألة تجريبية. إن طبيعة العلاقة تعتمد إلى حد كبير على طبيعة الاقتصاد وإنها تختلف من بلد إلى أخر , ومن هذه الدراسات:

Culem 1988، Ozawa1992، روجيرو 1996، ايتييه والقرن Wei1990، وآخرون. 1999 وجدوا بأن التجارة الدولية والاستثمار يكمل بعضهما البعض الأخر .

تشانغ سونغ (2000) في دراسة له عن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على التصنيع في السلع الصينية المصدرة على مستوى المحافظات خلال الفترة من 1986 إلى 1997, أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه تأثير قوي على أداء الصادرات.

لقد درس ناندیتا داسغوبتا (2007) آثار التجارة الدولية والاستثمار ومتغيرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة، وهما الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند من 1970 وحتى عام 2005. تم العثور باستخدام نموذج السببية جرانجر أن التصدير والاستيراد له علاقة متبادلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الهند، ولكن لا توجد مثل هذا السببية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند.

دراسة من سورة 2009) Obeede) حول تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التجارة الخارجية في ماليزيا وجدت ان الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في زيادة مستويات الدخل القومي ساهم أيضا في زيادة الصادرات لتعزيز المكانة الاقتصادية للدولة على الدور الهام في تمويل التنمية الاقتصادية، فضلا عن دور الواردات في توفير التكنولوجيا العالية ودور التجارة الخارجية لتصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات يسهم في تحقيق التنمية المنشودة.

Hasant شاه، وهو بن ولى Junjiang 2011 في دراسة لهما وجدوا علاقة سببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والناتج المحلي الإجمالي في باكستان .

منهجية البحث :

تم اعتماد الجانب النظري للتطرق الى اتجاهات نمو كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ككل بما فيها الصادرات , إضافة إلى استخدام النماذج القياسية لإثبات فرضية البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج SPSS الإحصائي .

1: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر :

تعد مصر بوصفها بوابة إفريقيا والشرق الأوسط من الدول العربية التي تطمح في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ولذلك ، اتخذت العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة في الإصلاح المالي والاقتصادي والتي استهدفت رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي وتوسيع قاعدة الملكية باعتماد مجموعة من الإصلاحات ذات الأطر الاقتصادية والهيكلية . وكثفت مصر جهودها لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، وعرض المزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار العربي والأجنبي ،وخلال المدة 1991–1996 احتلت مصر المرتبة الثانية كبلد مضيف للاستثمار الأجنبي من بين دول الوطن العربي حيث تدفق إلى داخل مصر (3695) مليون دولار ، كما احتلت مصر المرتبة الرابعة في قائمة الدول النامية من حيث مؤشر أهمية الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من مجموع الاستثمار على مستوى العالم 0.35 % عام 1990 ارتفعت هذه النسبة إلى 0.51 % عام 2010 .

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 734 مليون دولار عام 1990 , انخفض في العام التالي إلى 253 مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ – 65.5 % ويمكن إن نعزو ذلك إلى ظروف عدم الاستقرار التي سادت منطقة الشرق الأوسط عقب غزو العراق للكويت . في عام 1995 تراجع حجم الاستثمار الأجنبي إلى 595 مليون دولار وبنسبة نمو سنوي سالبة عن عام 1994 بلغت – 47.5 % . شكل (1)

عام 1998 حصلت مصر على استثمارات أجنبية تصل إلى 1076 مليون دولار بزيادة تصل إلى 185 مليون دولار عن عام 1997، وبنسبة (60 %) عن عام 1996. وفي عام 2003 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوارد 237.4 مليون دولار, وبنسبة نمو سالبة أيضا بلغت – 63 % يمكن أن نعزوها أيضا إلى ظروف الحرب على العراق , ليعقب ذلك ارتفاع مضطرد في عام 2004 إلى 2157.4 مليون دولار والى 5375.6 مليون دولار عام 2005 ويستمر بالارتفاع في عام 2007 ليبلغ أقصاه 11578.مليون دولار وبنسبة نمو سنوي قدره 15.3 %. ثم عاد للهبوط في عام 2008 إلى 9494.6 مليون دولار وليستمر بالهبوط مجددا حيث وصل إلى 6711.6 و 6385.6 مليون دولار في عامي 2009 و 2010 على التوالي. [1]

بلغ معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للمدة 1990–1995 % 1.13 , ارتفعت هذه النسبة الى 1.16 % للمدة 1995–2000 , في المدة 2000–2005 بلغت نسبة النمو السنوي المركب 1.35 % , انخفضت في المدة 2005–2010 الى 98 .0 % , وبلغت نسبة النمو الإجمالي خلال مدة البحث 1990–2010 ما مقداره 1.16 % .

2: تطور تجارة مصر الخارجية للمدة 1990– 2010 :

---

[1] : لاحظ ذلك في : - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .
UNCTAD تقارير الأمم المتحدة . http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx.

بلغ أجمالي الصادرات السلعية والخدمات فقد بلغت 8556 مليون دولار عام 1990 ارتفعت إلى 10442 مليون $ وبنسبة نمو سنوي قدرها 22 % . عام 1995 بلغ أجمالي الصادرات من السلع والخدمات 12025 مليون دولار وبنسبة نمو سنوي قدرها 4.3 % . ارتفعت إلى 14478 مليون دولار عام 2000 بنسبة نمو 10.9 % والى 25295 في عام 2005 بنسبة نمو سنوي قدرها 15.6 % ثم 50245 في عام 2010 وبنسبة نمو سنوي 12.7 % . جدول (1)

جدول (1) التجارة الخارجية في مصر 1990-2010 (مليون دولار)

السنة	التجارة الخارجية مليون دولار	الصادرات مليون دولار	الاستيرادات مليون دولار	FDI $ million
1990	20822	8556	12266	734
1991	21039	10442	10597	253
1992	23219	10767	12452	459
1993	23035	10139	12896	1207
1994	26548	11533	15015	1133
1995	27698	12025	15673	595
1996	29867	12806	17061	636
1997	32225	13301	18924	887
1998	32636	11271	21365	1076
1999	34245	13053	21192	1065
2000	34837	14478	20359	1235
2001	31937	13170	18767	510
2002	32132	14007	18125	647
2003	33718	17236	16482	237
2004	41704	21879	19825	2157
2005	54033	25295	28738	5376
2006	60463	29829	30634	10043
2007	75385	36144	39241	11578
2008	113646	51158	62488	9495
2009	99868	44582	55286	6712
2010	112464	50245	62219	6386

Source : UNCTAD Report, http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

أما أجمالي الواردات السلعية والخدمات فقد بلغت 12266 مليون دولار عام 1990 ارتفعت إلى 15673 في عام 1995 وبنسبة نمو سنوي قدرها 4.4 % عن العام السابق . والى 20359 في عام 2000 لتستمر بالارتفاع إلى 28738 في عام 2005 بنسبة نمو قدرها 45 % ولتبلغ 62219 في عام 2010 بنسبة نمو سنوي قدره 12.5 % . [1]

[1] : تقارير الامم المتحدة UNCTAD http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

اتسم الميزان التجاري للسلع والخدمات خلال فترة البحث بوجود عجز سنوي حيث بلغ 0.178- % في عام 1990 و 0.132- % في عام 1995 , أرتفع إلى 0.169- %في عام 2000 , ثم عاد لينخفض إلى 0.064- %في عام 2005 , وليرتفع إلى 0.106 - % في عام 2010 . علما إن الميزان قد حقق فائض تجاري فقط في عامي 2003 بلغ 0.022 % وفي عام 2004 بلغ 0.049 % .

بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع تجارة السلع والخدمات عام 1990 8.58 % ارتفعت إلى 11.9 % في عام 1993 ولتبلغ أقصاها 33.67 % في عام 2006 و 12.55 % في عام 2010 .

ومن خلال نظرة بسيطة لنسب النمو المتحققة والواردة في الجدول (2) , يمكن ملاحظة ما يلي :

1- أن نسب النمو السنوية المتحققة في الاستثمار الأجنبي المباشر , لا تقابلها بالضرورة نسب نمو متوازية في جانب كل من الصادرات والواردات أن كانت سلع آو سلع وخدمات معا .

2- يصاحب أحيانا ارتفاع معدلات نمو الاستثمار الأجنبي انخفاضا ملحوظا في معدلات نمو الصادرات.

3- في الفترات التي شهدت فيها المنطقة إحداث غير مستقرة وخصوصا في الأعوام 1990, 2003 وعلى الرغم من حصول انخفاض كبير في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي , لكننا نلاحظ ارتفاع في نسب نمو الصادرات من السلع .

3: سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في مصر :

قامت الحكومة المصرية منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي بتنفيذ سياسات مختلفة بشكل معمق من اجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، وهدفها من ذلك الحصول على رأس المال والتكنولوجيا الحديثة والخبرة العالية لتسريع عملية التنمية

لقد تم استخدم السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسة المالية والنقدية والتجارية كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الحوافز أو أداة لمنع ذلك الاستثمار عن طريق القيود، إذ إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب للبلد المضيف وقد عملت الحكومة المصرية في إطار الإصلاح الاقتصادي على تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية وجعلها ملائمة لخلق بيئة استثمارية جاذبة.

جدول رقم (2)

معدل النمو السنوي لحجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 1990-2010 %

مصر	معدل النمو السنوي %					
السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	التجارة الخارجية	الصادرا ت من السلع	الاستيرادات من السلع	الصادرات من السلع والخدمات	الاستيرادات من السلع والخدمات
1990	-	-	-	-	-	-
1991	-131.6	-6.3	6.2	-3.5	-1.2	-6.3
1992	-441.7	25.9	7.9	29.8	7.6	25.9
1993	-182.9	6.6	1.1	8.7	5.1	6.6
1994	-108.8	-2.2	15.6	-4.4	6.4	-2.2
1995	333.3	11.4	24.2	9.3	16.5	11.4
1996	23.1	10.6	2.7	16.1	5.3	10.6
1997	2156.3	-4.3	1.0	-4.4	-2.5	-4.3
1998	-14.1	-0.1	-2.2	-6.7	1.3	-0.1
1999	-49.7	-3.6	2.1	-2.9	-2.3	-3.6
2000	485.3	16.3	3.7	23.7	0.1	16.3
2001	-70.0	4.3	20.8	6.0	6.9	4.3
2002	-13.1	5.6	20.7	4.2	20.1	5.6
2003	129.8	9.5	11.3	13.1	6.3	9.5
2004	71.3	34.2	27.3	41.5	24.1	34.2
2005	111.7	26.8	9.7	29.3	10.7	26.8
2006	78.6	10.6	20.3	9.0	21.8	10.6
2007	-26.0	18.1	10.6	18.0	14.7	18.1
2008	7.9	22.6	36.0	24.1	32.3	22.6
2009	-14.1	-12.1	-16.1	-13.3	-9.6	-12.1
2010	-29.9	5.6	7.5	3.8	9.9	5.6

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى :

- تقارير الامم المتحدة للاستثمار للاعوام 1995,1997,2011,2011
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام 2009,2001

انخفض الدين الخارجي من حوالي 50 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 26.9 مليار دولار في نهاية 1997. ليرتفع إلى 28.9 مليار دولار عام 2009 وبنسبة عجز 27 % من الناتج المحلي , ثم ليرتفع مجددا عام 2010 إلى 34.9 مليار دولار ولكن بنسبة عجز أقل من الناتج المحلي بلغت 16 %.[1]

[1] : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 . ص 371.

وقامت أيضاً بتخفيض نسبة الضرائب على المشاريع الأجنبية فقد تم إعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب على الأرباح لمدة (5 سنوات) وقد تمتد هذه الفترة إلى (10 سنوات) إذا كان الاستثمار في المناطق الصناعية الجديدة و (20 سنة) إذا كان الاستثمار في المناطق النائية .

أما في إطار السياسة النقدية عملت الحكومة على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف فقد استقر سعر الصرف عند 3.39 جنيه للدولار عام 1997 بعد أن شهد تدهوراً متواصلاً خلال الفترة السابقة، لكن هذا الاستقرار لم يستمر لفترة طويلة حيث بلغ سعر الصرف في عام 2004 6.196 واستمر بالتذبذب لاحقا ليستقر عندا 5.635 في عام 2010 .[1]

كذلك تم خفض معدل التضخم من 21.6% عام 1991/1990 إلى نحو 5% عام 1997, إلا أن هذه النسبة لم تشهد استقرار وارتفعت إلى 10.1 % في عام 2010 والى 11.8 % في عام 2011.[2]

وفي إطار السياسة التجارية اعتمدت الحكومة سياسة الباب المفتوح كسياسة تنموية وقامت بإنشاء المناطق الحرة وتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وإلغاء العديد من العقبات التي تعرقل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وساعد إتباع تلك السياسات على خلق مناخ استثماري جيد.

وقد حقق تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نتائج جيدة أهمها إن البرنامج قد أوجد بيئة استثمارية مواتية، وتنشيط سوق المال لتلبية الاحتياجات الاستثمارية المتناهية للقطاع الخاص إضافة إلى النتائج الأخرى وخاصة في المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الخاصة بالإصلاحات المالية والنقدية , على الرغم من تراجع نتائج هذا الإصلاح في السنوات اللاحقة .

بالإضافة إلى قيام الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى إطلاق الحد الأقصى لرؤوس أموال المشروعات الاستثمارية وإعفائها من موافقة الهيئة العامة للاستثمار وغيرها من القوانين والتشريعات الهادفة لخلق مناخ استثماري وقيام سوق نشيطة لرأس المال.

لقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عشر سنوات نتائج ملموسة وبارزة في العديد من النواحي الاقتصادية ولمعرفة تلك النتائج بشكل دقيق يمكن ملاحظة الجدول الذي يقارن بين مرحلة ما قبل الإصلاح وبعده.

[1] : نفس المصدر اعلاه , ص 82.
[2] :البنك المركزي المصري , التقرير السنوي 2010-2011 , ص 84.

جدول (3)

بعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر

المتغيرات	1990	2000	2010
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	49.2	26.1	2.74
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%151	%32.6	% 16
معدل الفائدة الحقيقي	%0.5	%7.9	% 0.8
معدل التضخم	%21.2	%2.5	% 10.1
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 2-	%3.88-	% 8.1-
معدل النمو الحقيقي	%5.8	%5.4	%5.1
معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي	% 3.63	% 3.53	% 3.33
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل كنسبة من مجموع تجارة السلع والخدمات	%8.58	%8.53	%12.55
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل كنسبة من أجمالي تكوين رأس المال الثابت	% 8.16	% 7.28	% 15.8
نسبة الاستثمار الداخل من مجموع الاستثمار العالمي	% 0.354	% 0.088	% 0.513
أجمالي أعداد القوى العاملة	16938955	21158500	26793664

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى:

- تقارير الامم المتحدة , http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 .

يتضح من الجدول أعلاه (3) إن برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى حل الكثير من المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري على الأقل في مراحله الأولى , ومن أهمها مشكلة المديونية حيث انخفض إجمالي الدين الخارجي من 49.2 مليار دولار عام 1990 إلى 26.1 مليار دولار عام 2000 والى 2.74 مليار دولار في عام 2010 , وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم حيث انخفض من 21.2% عام 1990 إلى 2.5% في عام 2000.. كما ارتفعت أعداد القوى العاملة بنسبة 80 % في عام 2000 مقارنة مع العدد في 1990 .

جدول (4)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر للمدة 1990– 2010

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	الانفتاح الاقتصادي %	التضخم %
1990	43130.415	0.5	21.2
1991	33371.346	-12.6	19.7
1992	41664.171	0.5	13.6
1993	46651.64	9.1	12.1
1994	51607.196	7.4	8.2
1995	60471.976	4.6	15.7
1996	67629.717	7.9	7.2
1997	78436.575	3.6	4.6
1998	84828.807	8.8	3.9
1999	90710.703	12	3.1
2000	99838.54	7.9	2.5
2001	97632	11.2	2.3
2002	87850.68	10.3	2.7
2003	82923.68	6.3	4.5
2004	78845.185	1.5	11.3
2005	89685.724	6.5	4.9
2006	107484.034	4.9	7.6
2007	130477.817	-0.1	9.3
2008	162818.181	0.1	18.3
2009	188984.088	0.7	11.8
2010	218894.28	0.8	10.1

المصدر : تقارير الامم المتحدة ,

http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

• وقد وقعت مصر اتفاقيات الاستثمار مع 110 بلدان في مراحل مختلفة من عملية التنمية بما في ذلك البلدان OECD 24. صدقت على 69 اتفاقية ، بينما هناك 41 لا تزال تنتظر التصديق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تمتاز مصر كونها من الدول الموقعة على العديد من الاتفاقيات التي تغطي مجالات التجارة والاستثمار .[1]

[1] : MENA-OECD, Business Climate Development Strategy, Phase 1 Policy Assessment Egypt, Dimension I-1 Investment Policy and Promotion, Report for European Commission. June 2010, P27

- وامتازت التشريعات المصرية في مجال الاستثمار حسب رأيي بكونها من الأفضل بين دول المنطقة على أن القيد الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه في هذا المجال هو حصر تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين الأوليتين المتتاليتين للشركة بموافقة رئيس مجلس الوزراء أو من يمثله .
- يمكن الإشارة أدناه إلى العديد من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والاقتصادية التي اتخذت لتشجيع الاستثمار .[1]

مجمع خدمات الاستثمار: (One stop shop)

تيسيرا على المستثمرين لتقديم أفضل الخدمات لهم فقد تم إنشاء مجمع خدمات الاستثمار لتجميع كل الجهات التي يتعامل معها المستثمر في مكان واحد بمقر الهيئة للعمل على مراجعة الإجراءات وتبسيطها ليسهل تعامل المستثمرين مع الجهات المختلفة بما يساعد على تقديم الخدمات بسهولة ويسر حيث تقوم (وحدة الإحاطة الجارية) بالرد على أي استفسارات للمستثمرين وشرح الإجراءات اللازمة وبيان المستندات المطلوبة لتأسيس الشركات وكذا توفير المعلومات والمطبوعات له.

الضمانات التي يكفلها القانون للمستثمرين:

- عدم جواز تأميم الشركات والمنشات أو مصادرتها. عدم جواز فرض الحراسة على الشركات والمنشات أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها وتجميدها عن غير الطريق القضائي
- عدم جواز التدخل لأي جهة إدارية في تسعير منتجات الشركة أو تحديد ربحها.
- عدم جواز إلغاء أو إيقاف تراخيص الانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص.
- عدم رفع دعوة جنائية على الشركات والمنشات من أي جهة إلا بعد اخذ رأى الهيئة العامة للاستثمار.
- تسوية المنازعات يتم بالطريقة التي تم الاتفاق عليها مع المستثمر أو وفقا للاتفاقيات السارية بين مصر ودولة المستثمر أو الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات أو بالتحكيم .

الإعفاءات الجمركية :

أ- بالنسبة لمشروعات المناطق الحرة

- إعفاءات جمركية كاملة للمناطق الحرة .
- إعفاء ضريبي مدى الحياة .

ب . بالنسبة لمشروعات الاستثمار الداخلي

---

[1] : للمزيد من التفاصيل حول ذلك لاحظ القوانين ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي في مصر :
- قانون ضمان الاستثمار والحوافز رقم 8 لسنة 1997
- قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981
- قانون المناطق الحرة الخاصة رقم 83 لسنة 2002 .

- ضريبة جمركية موحدة بنسبة 5% على الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج .
- إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للنشاط المقام خارج المناطق الصناعية .
- إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات للنشاط المقام داخل المناطق الصناعية .
- إعفاء عقود التأسيس وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال الشركات ولمدة 5 سنوات من رسوم التوثيق والشهر .
- إعفاءات ضريبية تصل إلى 50% على الدخل المكتسب للأسهم المسجلة بالبورصة .[1]

5: النموذج القياسي وتحليل البيانات :

في دراستنا هذه هناك متغير تابع واحد ومجموعة من المتغيرات المستقلة , وسنحاول أثبات فرضية البحث من. خلال استخدام أكثر من نموذج رياضي وتم اخذ الفرق الزمني الأول للمتغيرات المستقلة (FDI,GDP,R,I) للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي داخل المتغيرات المستقلة إذ أصبحت البيانات بالشكل الأتي :

نموذج الانحدار سيكون بالشكل التالي :

$$Yi = \beta 0 + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \beta 3X3 + \beta 4X4 + \epsilon i$$

النموذج الأول : المتغير التابع هو الصادرات . والمتغيرات المستقلة هي (الاستثمار الاجنبي المباشر . الناتج المحلي الاجمالي , الانفتاح الاقتصادي , التضخم) وعن طريق البرنامج الإحصائي SPSS VER.11 (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES) تم التوصل الى النتائج التالية :

❖ **معامل ارتباط بيرسون Person Correlations :**

بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المعتمد y1 (export) والمتغيرات التوضيحية (X4,X3,X2,X1) وهي على التوالي (I,R,GDP,FDI) بلغ معامل الارتباط (0.095,−0.238,0.855,0.918) على التوالي يلاحظ من خلال النتائج أعلاه إن أعلى ارتباط بلغ (0.918)وهو بين المتغير المعتمد Y1 و FDI وهو ارتباط موجب قوي وطردي يأتي بالمرتبة الثانية المتغير GDP اذ بلغ معامل الارتباط (0,855) وهو أيضا ارتباط قوي وطردي موجب أما معامل الارتباط بين المتغير المعتمد Y1 و المتغير التوضيحي R بلغ (0.238−) وهو ارتباط ضعيف وسلبي (عكسي) ومعامل الارتباط بين المتغير Y1 والمتغير I بلغ (0.095) وهو ارتباط ضعيف موجب .

❖ **معامل التحديد المتعدد ( ) Multiple Coefficient of Determination**

❖ بلغ معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد بلغ (94%) وهي نسبة ممتازة مما يعطي اهمية ومعنوية عالية جدا للعلاقة التي تم افتراضها بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة .

[1]: World Trade Organization. Trade Policy Review Egypt, Report by the Secretariat. WT/TPR/S/150, 28 June 2005, p 14-15.

❖ **اختبار معنوية النموذج F-Test :**

يستخدم اختبار F لاختبار مدى معنوية العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم النموذج وبيان اثر المتغيرات التوضيحية (المستقلة) على المتغير المعتمد export . وبوضع الفرضية التالية

H0: النموذج غير كفء وغير معنوي

H1: النموذج جيد وكفء ومعنوي

قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) بلغت (54.563) وهي اكبر من F المجدولة بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة إي إن النموذج جيد وكفء ومعنوي.

❖ **اختبار معنوية معالم النموذج المقدر T-test**

ولغرض الوقوف على أي من المتغيرات التوضيحية لها تأثير أو لا يوجد لها تأثير سنستخدم اختبار T-Test لاختبار معنوية المعالم المقدرة في النموذج المقدر .

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد فأصبح بالشكل التالي :

$$Yi = 2823.756 + 2.106X1 + 0.159X2 - 296.290X3 + 10.714X4$$

اما فرضية الاختبار فهي

H0: I المعالم غير معنوية

H1: βi يوجد على الأقل واحد من المتغيرات المستقلة معنوية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2823.756	4263.186		.662	.518
	X1	2.106	.383	.562	5.505	.000
	X2	.159	.035	.456	4.507	.000
	X3	-296.290	245.936	-.122	-1.205	.247
	X4	10.714	233.025	.005	.046	.964

a. Dependent Variable: EXPORT $

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا قيمة المعالم المقدرة وكالاتي :

❖ بلغ معامل المتغير المستقل (التوضيحي) X1 والذي يمثل FDI بلغ (2.106) وهو مؤشر ايجابي وهذا يعني ان الزيادة في FDI بمقدار مليون واحد يؤدي إلى زيادة في Y1 والذي يمثل EXPORT بمقدار (2.106) بالإلف دولار تقريبا .

ولاختبار صحة هذا التأثير يتم الاختبار باختبار T-test والقانون الخاص هو كالأتي :

$$t = \frac{bi - \beta i}{\sqrt{var\ (bi)}}$$

إذ بلغت قيمة t – المحسوبة بلغت (5.505) أم قيمة t- المجدولة بدرجة حرية (15) ومستوى معنوية (0.05) بلغت (1.753) ونلاحظ ان t المحسوبة اكبر من t المجدولة بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة اي المعلمة للمتغير التوضيحي معنوية وذات تأثير على المتغير المعتمد y1 (export) .

❖ بلغ معامل المتغير المستقل (التوضيحي) X2 والذي يمثل GDP بلغ (0.159) وهو مؤشر ايجابي وهذا يعني ان الزيادة في GDP بمقدار مليون واحد يؤدي إلى زيادة في Y1 والذي يمثل EXPORT بمقدار (0.159) بالإلف دولار تقريبا .

ولاختبار صحة هذا التأثير يتم الاختبار باختبار T-test

اذ بلغت قيمة t – المحسوبة بلغت (4.507) إما قيمة t- المجدولة بدرجة حرية (15) ومستوى معنوية (0.05) بلغت (1.753) ونلاحظ ان t المحسوبة اكبر من t المجدولة بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة إي المعلمة للمتغير التوضيحي معنوية وذات تأثير معنوي على المتغير المعتمد y1 (export) .

❖ بلغ معامل المتغير المستقل (التوضيحي) X3 والذي يمثل R بلغ (296.290-) وهو مؤشر سلبي (عكسي) وهذا يعني ان الزيادة في R بمقدار واحد بالمائة يؤدي إلى نقصان في Y1 والذي يمثل EXPORT بمقدار (296.290) بالمائة دولار تقريبا .

ولاختبار صحة هذا التأثير يتم الاختبار باختبار T-test

إذ بلغت قيمة t – المحسوبة بلغت (1.205-) إما قيمة t- المجدولة بدرجة حرية (15) ومستوى معنوية (0.05) بلغت (1.753) ونلاحظ إن t المحسوبة اقل من t المجدولة بذلك نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة إي المعلمة للمتغير التوضيحي غير معنوية وليس لها تأثير معنوي على المتغير المعتمد y1 (export).

❖ بلغ معامل المتغير المستقل (التوضيحي) X4 والذي يمثل I بلغ (10.714) وهو مؤشر ايجابي وهذا يعني ان الزيادة في I بمقدار واحد بالمائة يؤدي إلى زيادة في Y1 والذي يمثل EXPORT بمقدار (10.714) بالإلف دولار تقريبا .

ولاختبار صحة هذا التأثير يتم الاختبار باختبار T-test

إذ بلغت قيمة t – المحسوبة بلغت (0.046) إما قيمة t- المجدولة بدرجة حرية (15) ومستوى معنوية (0.05) بلغت (1.753) ونلاحظ إن t المحسوبة اقل من t المجدولة بذلك نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة إي المعلمة للمتغير التوضيحي غير معنوية وليس لها تأثير معنوي على المتغير المعتمد y1 (export) .

❖ اختبار دربن – واطسون DURBIN-WATSON لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي :

بلغت قيمة D.W المحسوبة (1.428) إما قيم D.W المجدولة بمستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (n=20, k=4) بلغ الحد الأدنى (0.894) والحد الأعلى (1.828) .

الاستنتاجات :

1. احتلت مصر المرتبة الثانية عربيا والرابعة بين دول العالم النامي في المدة 1991–1996 في قائمة البلدان من حيث البلدان الجاذبة للاستثمار الأجنبي .
2. أن الفترات التي ساد فيها عدم استقرار سياسي وامني في المنطقة العربية (عامي 1991 , 2003) تراجع الى حد كبير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المنطقة ومنها مصر .
3. على العكس من ذلك شهد حجم الصادرات من السلع والخدمات نمو سنوي وارتفاع ملحوظ في السنتين 1991 , 2003 مقارنة بالسنتين التي سبقت كل منهما , بالرغم من انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي في هاتين السنتين . وكما شهد الميزان التجاري في كل من قطاعي السلع والخدمات زيادة طفيفة أيضا في هذه المدة . في حين انخفضت الواردات في نفس الفترة مقارنة بالسنتين التي قبلهما بالتزامن مع انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيهما .
4. في العام 2004 حقق الاستثمار الأجنبي المباشر , أعلى نسبة نمو سنوي ، لكن لم يصاحب ذلك نسبة نمو سنوي مرتفعة في اي من الصادرات والواردات مقارنة بما تحقق خلال مدة البحث . على الرغم من أنها حققت نسب نمو سنوي موجبة في هذا العام
5. ساهمت سياسات الإصلاح في تخفيض إجمالي الدين الخارجي ومعدلات التضخم في مصر
6. تعتبر القوانين المصرية المشجعة للاستثمار من بين أفضل القوانين المعتمدة في المنطقة , على الرغم من حاجتها الى بعض التعديلات
7. أظهرت نتائج النماذج القياسية وجود علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من السلع والخدمات خلال مدة البحث , مما يثبت فرضية البحث .

المصادر :

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
2. البنك المركزي المصري , التقرير السنوي 2010–2011 .
3. MENA-OECD, Business Climate Development Strategy, Phase 1 Policy Assessment Egypt, Dimension Investment Policy and Promotion, Report for European Commission. June 2010 .
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .
5. إحصائيات الأمم المتحدة . UNCTAD

.http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

6. World Trade Organization. Trade Policy Review Egypt, Report by the Secretariat. WT/TPR/S/150, 28 June 2005

7. تقارير الأمم المتحدة للاستثمار 1990–2010 .